

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام
اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس النواب ونظيرتها بمجلس المستشارين
بخصوص إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية يحمل اسم "صندوق الاستثمار
الاستراتيجي"

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن ألتقي بكم مجددا في إطار ما أسسنا له من تواصل مستمر مع لجننتكم المحترمة بخصوص تطورات الأزمة المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، وما تم اتخاذه من تدابير لمواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله. وقد تجسد هذا التواصل من خلال مجموعة من المحطات الهامة كان آخرها النقاش المثمر والبناء الذي تُوجَّ بالمصادقة على قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، وكذا تقديم الحصيلة نصف السنوية لتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2020. فنحن حريصون على الاستئناس بكل الآراء والأفكار والمساهمات في إطار التعبئة الجماعية لمواجهة هذه الجائحة. كما أننا حريصون على تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، وما ينص عليه من توطيد لأسس الديمقراطية التشاركية على مستوى تدبير المالية العمومية.

وعلى هذا الأساس، أتواجد بينكم اليوم لأقدم لكم، قصد الإخبار، المرسوم المتعلق بإحداث حساب مرصد لأموال خصوصية يحمل اسم "صندوق الاستثمار الاستراتيجي"، وذلك تطبيقاً لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

فكما تعلمون يأتي اعتماد هذا المرسوم تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في خطابه السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لتربع جلالاته على عرش أسلافه المنعمين. هذا الخطاب الذي تضمن رؤية استراتيجية لتدبير المرحلة التي تمر بها بلادنا في ظل جائحة كورونا، حيث أكد جلالاته على ضرورة إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي، وإطلاق إصلاح هيكلي كبير في المجال الاجتماعي، يتعلق أساساً بتعميم التغطية الاجتماعية على كافة أفراد الشعب المغربي، وتسريع إصلاح القطاع العام.

وفي هذا الإطار، سنعمل على اتخاذ سلسلة من الإجراءات الفورية قصد تفعيل الكامل للتوجيهات السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي. وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاثة أولويات أساسية:

1. تعميم التغطية الاجتماعية؛

2. إصلاح القطاع العام.

3. إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي؛

فبالنسبة للشق الاجتماعي، سيتم العمل على التنزيل السريع للورش المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية الذي أعلن عنه جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش،

والذي سيتمكن من تعميم التأمين الإجباري على المرض، والتعويضات العائلية، والتقاعد لفائدة كل الأسر المغربية التي لا تتوفر حاليا على تغطية اجتماعية. وسيتم ذلك بشكل تدريجي خلال الخمس سنوات القادمة، انطلاقا من سنة 2021، وعلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى تمتد من سنة 2021 إلى سنة 2023 وسيتم خلالها تفعيل التغطية لصحية الإجبارية والتعويضات العائلية؛
- المرحلة الثانية وتمتد من سنة 2024 إلى سنة 2025 وسيتم خلالها تعميم التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، سيتم فتح حوار بناء مع الشركاء الاجتماعيين لاستكمال بلورة منظور عملي شامل، يتضمن البرنامج الزمني، والإطار القانوني، وخيارات التمويل المتعلقة بتنزيل هذا الإصلاح الاستراتيجي الهام. ولضمان نجاح هذا الإصلاح العميق، سيتم اتخاذ سلسلة من التدابير القبلية والمواكبة والتي تتعلق على الخصوص بما يلي:

1. إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي؛
2. إعادة تأهيل الوحدات الصحية وتنظيم مسار العلاجات؛
3. إصلاح الأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حاليا، للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد؛
4. إصلاح حكمة نظام الحماية الاجتماعية؛
5. الإصلاح الجبائي المتعلق بإقرار مساهمة مهنية موحدة.

أما فيما يرتبط بإصلاح القطاع العام، وتفعيلا للتوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله في خاب العرش، ستعطى الأولوية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم في هذا الإطار، إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح الهيكلي العميق، سيتم اتخاذ ما يلزم من تدابير على المستوى القانوني والتنظيمي من أجل حذف المؤسسات والمقاولات العمومية التي استوفت شروط وجودها أو لم يعد وجودها يقدم الفعالية اللازمة. كما سيتم العمل على تقليص اعتمادات الدعم للمؤسسات العمومية وربطها بنجاعة الأداء. هذا فضلا عن إنشاء أقطاب كبرى عبر تجميع عدد من المؤسسات العمومية التي تنشط في قطاعات متداخلة أو متقاربة، وذلك قصد الرفع من المردودية وضمان النجاعة في استغلال الموارد وعقلنة النفقات.

وبخصوص الجانب الاقتصادي، سيتم العمل على بلورة خطة شمولية ومندمجة للإنعاش الاقتصادي تتضمن إجراءات أفقية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية، وذلك بهدف مواكبة الاستئناف التدريجي لنشاط مختلف القطاعات وتهيئة ظروف إنعاش اقتصادي قوي في مرحلة ما بعد الأزمة.

وقد تم في هذا الإطار، التوقيع خلال الأسبوع الماضي على ميثاق الإنعاش الاقتصادي والشغل، وعقد البرنامج 2020-2022 المتعلق بإنعاش قطاع السياحة في مرحلة ما بعد كوفيد19.

ويعتبر هذان الميثاقان بمثابة تعاهد بين كل الشركاء من أجل توفير ظروف الإنعاش الاقتصادي، وتحسين مناصب الشغل، وتقوية الانخراط في القطاع المهيكّل. وسيتم في هذا الإطار، توطيد الجهود المالي الاستثنائي الذي أعلن عنه جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش، عبر ضخ ما لا يقل عن 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، لمواكبة المقاولات، وخاصة الصغرى والمتوسطة، حيث ستخصص 75 مليار درهم للقروض المضمونة من طرف الدولة، بشروط تفضيلية لفائدة كل أنواع المقاولات الخاصة والعمومية. هذا، في حين سترصد 45 مليار لصندوق الاستثمار الاستراتيجي.

وقد رصدنا في إطار قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 الذي صادقتم عليه، مبلغ 15 مليار درهم سيتم تحويلها لهذا الصندوق من الميزانية العامة للدولة. وستتم تعبئة 30 مليار درهم في إطار العلاقات مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية، وفي إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

وستكون مهمة هذا الصندوق دعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى من خلال التدخل بشكل مباشر، عبر تمويل الأوراش الكبرى للبنية التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبشكل غير مباشر عبر المساهمة في دعم رساميل المقاولات التي تحتاج إلى أموال ذاتية بهدف تطويرها وخلق فرص الشغل. وعلى العموم سيكون انتقاء المشاريع التي سيتم تمويلها عبر الصندوق، بناء على أثرها على التشغيل.

وسيتم في هذا الإطار، إحداث صناديق قطاعية أو موضوعاتية توجه بالأساس للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، أو دعم تطور المقاولات الصغرى والمتوسطة أو دعم الابتكار،....

السيدات والسادة،

تلکم كانت أهم المعطيات التي آثرت أن أتقاسمها معكم بخصوص التدابير التي نعتزم اتخاذها بشكل فوري لتنزيل التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش لهذه السنة، والتي يندرج ضمنها المرسوم المتعلق بإحداث حساب مرصد لأموال خصوصية يحمل اسم "صندوق الاستثمار الاستراتيجي".

وسأبقى رهن إشارتكم للتجاوب والتفاعل مع مختلف تدخلاتكم وتساؤلاتكم.

أشكرکم على حسن انتباهکم، والسلام عليكم ورحمة الله.